الحرب على غزة ومستقبل الانتخابات الفلسطينية

شيماء منير
باحثة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

بعد أكثر من عقد من غياب العملية الديمقراطية، بسبب الانقسام الفلسطيني، تم خلالها عقد العديد من اللقاءات والتوصل لاتفاقات برعاية العديد من العواصم وفي مقدمتها القاهرة، إلا إنها لم تسفر في النهاية عن رأب الانقسام الفلسطيني الداخلي. بسبب عدم توافر الإرادة الفلسطينية للتنازل عن المصالح الحزبية والشخصية، وبفعل تدخلات إسرائيلية وإقليمية ليس من مصلحتها إنهاء الانقسام. وبعد أن كانت الانتخابات خطوة تالية ومكملة لاستحقاق المصالحة، فقد تقرر الاحتكام إلى الديمقراطية وتشكيل حكومة وطنية تعكس نتائج الانتخابات. وقد تم تتويج قرار الانتخابات بالمرسوم بقانون الذي أصدره الرئيس محمود عباس، في ١٥ يناير ٢٠٢١ والذي دعا فيه إلى إجراء الانتخابات الفلسطينية على نحو متتابع "زمنيا" بحيث تجرى الانتخابات التشريعية في ٢٢ مايو ثم الرئاسية يوم ٣١ يوليو ثم استكمال أعضاء المجلس الوطني ٣١ أغسطس. وقبيل الدخول في مرحلة الدعاية الانتخابية المقررة في أول مايو أعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يوم الجمعة ٢٠٢١/٤/٣٠ تأجيل إجراء الانتخابات العامة دون أي تنسيق مع باقي القوائم الانتخابية وكان السبب "المعلن" هو رفض إسرائيل إجراءها في القدس، ليشكل ذلك القرار صدمة مجتمعية رغم توقعها. وقد تزامن مع قرار تأجيل الانتخابات اشتعال مواجهات في القدس الشرقية، إثر أزمة

ترحيل عائلات من الشيخ جراح في القدس الشرقية، واقتحامات للمسجد الأقصى في يوم القدس العالمي الذي يأتي في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان، والتي دفعت المقاومة في غزة نحو الدخول في خط المواجهة مع إسرائيل لتخوض معركة "سيف القدس" التي استمرت ١١ يوماً انتهت بهدنة تحت إشراف مصر، فجر الجمعة الموافق ٢١ مايو ٢٠٢١.

وفي سياق تلك الاستحقاقات التي تعصف بالساحة الفلسطينية، سوف تسعى المقالة من خلال المحاور التالية التعرف على أبرز العوامل التي دفعت بداية نحو خيار التوافق حول الانتخابات كمدخل لإنهاء الانقسام بعد أن كانت القوى الوطنية متفقة على ضرورة إنهاء الانقسام أولاً، وحل جميع الملفات العالقة قبل التوجُّه إلى الانتخابات. ثم توضيح أبرز العوامل التي دفعت نحو تأجيل الانتخابات وهل حقًا تم تأجيلها من أجل القدس، أم هناك أسباب وعوامل أخرى خاصة وأن الرفض الإسرائيلي لإجراء الانتخابات بالقدس كان متوقعًا؟ وما هي تداعيات هذا القرار على الوضع الداخلي الفلسطيني؟ وهل ستساهم معركة سيف القدس والانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية والقدس وأراضي ٤٨ والشتات، والتي حققت وحدة النضال بين الجغرافية الفلسطينية، واستطاعت امتصاص حالة الغضب الفلسطيني من قرار تأجيل الانتخابات من خلال تصويب بوصلة الغضب الفلسطيني تجاه إسرائيل، في تقليل الهوة بين سلطتي غزة ورام الله، لإنجاز الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، والدعوة مرة أخرى لإجراء الانتخابات؟ أم أن معركة القدس والحراك الجماهيري الفلسطيني والذي ساهم في غربلة المواقف الفلسطينية، واستطاعت المقامة تجديد شرعيتها بدون صناديق الانتخابات، سوف تتسبب في المزيد من الهوة والانقسام بين السلطة وحماس بعد ارتفاع رصيد الأخيرة شعبيًا، على حساب السلطة الفلسطينية التي ظلت متمسكة بالتنسيق الأمني مع إسرائيل بما يرجح استبعاد خوض الانتخابات في المستقبل المنظور وفقًا للخلل في موازين القوى بينهما، أي العودة مرة أخرى إلى دوامة أي الطرق أجدى من أجل إنهاء الانقسام؟

أولًا: العوامل التي دفعت نحو خيار الانتخابات كمدخل لإنهاء الانقسام:

هناك عدد من التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي تضافرت لتشكل مجتمعة عوامل دفعت نحو تشكيل إدراك موحد لمأزق الانقسام، والذي صار يستوجب سرعة اتخاذ قرار التوحد، ولكن من مدخل الانتخابات. وعلى الرغم من أهمية الديمقراطية التي حرم الفلسطينيين منها بفعل الانقسام، إلا أن فوبيا الانتخابات الناتجة عن الذاكرة المترسخة بشأن تجربة انتخابات ٢٠٠٦ ونتائجها التي تسببت في كارثة الانقسام أثارت الكثير من المخاوف من تكرار تلك الأزمة ودخول القضية الفلسطينية في نفق أكثر ظلامًا مما هي فيه. وهنا وجب التنويه إلى أن مزاولة الحق الانتخابي وإرساء الحكم الفلسطيني على أسس ديمقراطية لم تكن نتيجة تجربة الانتخابات في حد ذاتها أكثر من كونها مخططاً كان مدروسًا ومعدًا مسبقًا لوقوع الفلسطينيين في فخ الانقسام؛ والذي بدأ بمحاولة توظيف الاختلافات السياسية التي أثيرت منذ عام ١٩٩١ حول عملية السلام في مؤتمر مدريد، والتي أصبحت أكثر تعقيدًا بعد اتفاق أوسلو ١٩٩٣ ذلك الفخ الذي وقعت فيه كل من فتح وحماس مما تسبب في إشعال التناقضات بين مشروع السلطة من ناحية، ومشروع حماس وباقي فصائل المقاومة من ناحية أخرى. وقد كان ذلك التناقض بين المشروعين المدخل الذي وظفته إسرائيل لزرع الفتنة، والذي كان من أبرز آلياته مخطط رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق " أرئيل شارون" بالانسحاب من غزة (خطة الفصل الأحادي الجانب) عام ٢٠٠٥، والذي لولاها لما استطاعت حركة حماس السيطرة على القطاع عسكريًا في يونيو ٢٠٠٧. وذلك إثر الخلاف الذي نشب بينها وبين الرئيس الفلسطيني محمود عباس حينما فازت حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي. وهو ما أدى إلى حدوث انقسام جغرافي مع وجود نظامي حكم مختلفين، في غزة، والضفة. وانعكس الانقسام بدوره على تشتت الانجازات الوطنية، فلم يسفر النضال والمقاومة المسلحة في غزة عن تحرير فلسطين، ولم يستطع النضال السياسي والدبلوماسي من جانب السلطة الفلسطينية تحقيق تقدم

في إثبات الحق الفلسطيني وتدشين دولة فلسطينية وفقًا للقرارات الدولية. ومن أجل الخروج من ذلك المأزق تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات التي اشتملت على بنود مهمة لتذليل الكثير من العقبات والملفات العالقة بين فتح وحماس، إلا أنه دومًا كان ينشب عقبات تحيل دون تفعيل ما تم الاتفاق عليه.

وظل ملف المصالحة يشهد حالة من الترنح إلى أن شكلت الخطوات التصعيدية من جانب الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" دافعًا من أجل التحرك العاجل لإغلاق صفحات الانقسام، والتي تجسدت في الإعلان الرسمي عن صفقة القرن في يناير ٢٠٢٠، لتشكل لحظة إنضاج للأزمة الفلسطينية، استوجبت إدراك وطني لضرورة الاتفاق حول أجندة وطنية للتسلح بها في مواجهة مشروع صفقة القرن، وانعكس ذلك الإدراك في وقف السلطة الفلسطينية العمل بالاتفاقيات مع إسرائيل يوم ١٩ مايو ٢٠٢٠؛ وذلك رداً على القرار الإسرائيلي في ٢٠٢٠/٥/١٧ بتبني خطة الضم الواردة في "صفقة القرن".

وشكلت تلك التطورات عوامل دافعة لاستئناف حوارات المصالحة، حينما عقد كل من اللواء جبريل الرجوب أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح، وصالح العاروري نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، مؤتمرًا صحفيًا يوم ٢ يوليو ٢٠٢٠؛ حيث تم الإعلان فيه عن ضرورة التصالح ووضع خطة مقاومة شعبية مشتركة بهدف التصدي لصفقة القرن، وقرار الضم. ثم شكل اجتماع الأمناء العامين في بيروت يوم ٢٠٢٠/٩/٣ محطة هامة لإنهاء الانقسام؛ حيث تم التوافق على تشكيل قيادة وطنية موحدة للمقاومة الشعبية، لتقود مقاومة شاملة ضد الاحتلال، وتكليف لجنة من شخصيات وطنية وازنة، تقدم رؤية استراتيجية لإنهاء الانقسام والشراكة في إطار منظمة التحرير خلال مدة لا تتجاوز خمسة أسابيع.

ثم جاءت خطى التطبيع العربي الإسرائيلي، والتي بدأت بتوقيع رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتانياهو" الثلاثاء (١٥سبتمبر٢٠٢٠) اتفاقي التطبيع مع

الإمارات والبحرين على التوالي، لترفع من حالة الوعي الفلسطيني بمخاطر الانقسام مع انحسار الحاضنة العربية، وما يشكله التطبيع من مخاطر جسيمة على القضية الفلسطينية. وتزامنًا مع خطى التطبيع، وما تبعه من توتر في العلاقات الفلسطينية العربية، توجه قطار المصالحة إلى تركيا؛ وذلك بناء على اتصال من الرئيس عباس بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم ٢٠٢٠/٩/٢١، من أجل دعم التوجه الفلسطيني نحو تحقيق المصالحة، ورغم أن تلك الجولة كان من المقرر لها أن تعمل على تطبيق توصيات لقاء الأمناء العامين الذي انعقد في بيروت ورام الله، إلا أن حركتي حماس وفتح اتفقتا في ٢٣- ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠ على إجراء الانتخابات باعتبارها هي المدخل لحل قضية الشراكة الوطنية عبر تشكيل مجلس تشريعي، تنبثق عنه حكومة وحدة وطنية، تتولى إعادة توحيد المؤسسات بين الضفة والقطاع. وقد أثار ذلك القرار آنذاك مخاوف من قبل أعضاء داخل حركة فتح أن تؤدي تلك الانتخابات إلى حدوث تغيير في خريطة توازنات القوى في الساحة الفلسطينية لصالح حماس، وتمهيدها لتحل محل فتح في الضفة، مستغلة الأزمات البنيوية والخلافات داخل حركة فتح. ثم واجه مسار الانتخابات بعض العراقيل، كان أبرزها اشتراط حماس إجراء الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني بالتزامن؛ نظرًا لتشككها في مدى جدية حركة فتح للمضي في المراحل الانتخابية الثلاث.

ثم شكلت الرسائل الإيجابية التي أطلقتها حملة انتخابات المرشح الديمقراطي "جو بايدن" بشأن الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، وعزمه على استئناف المفاوضات على أساس حل الدولتين، وإعادة فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن، واستئناف المساعدات الأمريكية للسلطة ووكالة الأونروا. ثم فوزه يوم السبت ٧ نوفمبر، عاملًا دفع الرئيس الفلسطيني للتعجل نحو اتخاذ قرار إعادة العلاقة مع إسرائيل يوم الثلاثاء ١٧ نوفمبر ٢٠٢٠ رغبة في استئناف العلاقات الأمريكية الفلسطينية وتحريك مسار المفاوضات؛ وذلك دون التشاور مع الفصائل الفلسطينية، أو

حتى إعلامها بما يعد إنقلاباً على مخرجات اجتماع الأمناء العامين. ومن ثم كشفت تلك الخطوة أن تجميد أوسلو من جانب السلطة الفلسطينية كانت خطوة تكتيكية لحين التخلص من قيود إدارة ترامب، وليس تغييراً استراتيجياً في فكر السلطة. وقد كاد أن يقضي ذلك القرار على جهود المصالحة، إلا أن قطر وتركيا استطاعتا إقناع حماس التراجع عن شروطها، الخاصة بتزامن المحطات الانتخابية الثلاث؛ حيث أعلن رئيس حركة حماس في ٢٠٢٠/١٢/٣١ الموافقة على أجندة اسطنبول؛ وذلك على خلاف التوافق الوطني في بيروت. وبالنسبة للرئيس أبو مازن رأى في خيار الانتخابات فرصة لتجديد شرعيته، عند مخاطبة الإدارة الديمقراطية الجديدة، والاستجابة للمطالب الأوروبية بضرورة إجراء الانتخابات. وفي سياق تنفيذ التفاهمات بين حماس وفتح بخصوص إجراء الانتخابات أصدر الرئيس الفلسطيني، يوم الاثنين، ١١/ يناير "قرارا بقانون، عدل بموجبه، قرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة"، بحيث يسمح بإجرائها بشكل متتال، وليس بالتزامن، كما نص القانون قبل التعديل. ثم صدرت المراسيم الرئاسية يوم ٢٠٢١/١/١٥ التي حددت مواقيت إجراء الانتخابات العامة.

وقد حرصت مصر على توفير أجواء الثقة والحيادية، قبل الخوض في غياهب الانتخابات، عبر الجولتين اللتين عقدتهما، الأولى؛ خلال يومي ٨ و٩ فبراير ٢٠٢١؛ وذلك بمشاركة ١٤ فصيل، والثانية في ١٦ مارس، وكان من أبرز مخرجاته توقيع ميثاق الشرف الذي يضمن نجاح وسير العملية الانتخابية دون معوقات.

ثانياً – الدوافع الحقيقية وراء تأجيل الانتخابات:

كشف حراك الانتخابات رغبة عالية من الشعب الفلسطيني في المشاركة والتغيير؛ حيث تجاوزت نسبة التسجيل في لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية ٩٣,٣% ممن يحق لهم التصويت، فضلاً عن ترشح ٣٦ قائمة انتخابية، بما يتيح الفرص للتدشين مجلس تشريعي تعددي، ويمنح الأحزاب والقوى الصغيرة إمكانية المشاركة في

المجلس التشريعي، خاصة وأن نسبة الحسم ١,٥%، بالإضافة إلى اعتماد نظام التمثيل النسبي الكامل "نظام القوائم" باعتبار فلسطين دائرة انتخابية واحدة، وليس نموذج الدوائر/النسب المختلط، الذي جرت بموجبه الانتخابات التشريعية في يناير ٢٠٠٦. بمعنى اتاحة الفرصة لتغيير تشكيلة المجلس التشريعي ليكون تعدديًا، بحيث يشمل كافة أطياف القوى السياسية، وبالتالي منع أي فصيل فلسطيني من الفوز بأغلبية المقاعد وتشكيل الحكومة المقبلة بشكل منفرد مثلما حدث في انتخابات عام ٢٠٠٦؛ أي أنه لن يسمح لأي قائمة بالحصول على أغلبية بمعنى (النصف+١)؛ حيث يبلغ عدد مقاعد المجلس التشريعي ١٣٢ مقعد وتحتاج أي قائمة لتشكيل الأغلبية إلى ٦٧ مقعدًا. وبالتالي كان من المفترض أن يتيح ذلك النظام أوسع تعددية سياسية في المجلس النيابي المنتخب، ويصير مدخلاً مهمًا لإنهاء الانقسام، وتفعيل الحوار داخل المجتمع الفلسطيني لتشكيل حكومة ائتلافية تشارك فيها القوى المختلفة. انظر الشكل التالي رقم(١)

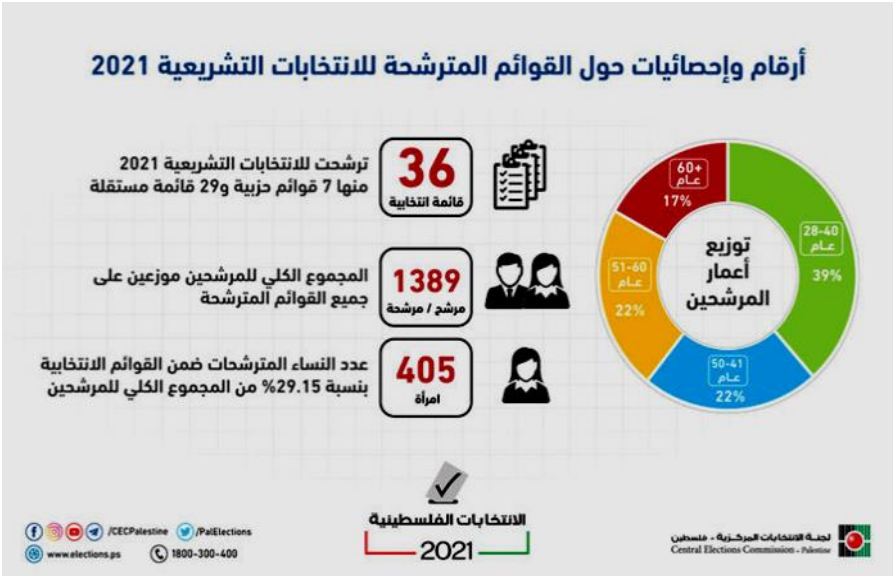

ومع ذلك جاء قرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتأجيل إجراء الانتخابات الفلسطينية يوم الخميس الموافق ٢٠٢١/٤/٢٩، بشكل انفرادي خلافا لرغبة الجماهير، ودون اكتراث لحالة الغليان الداخلية والسخط الدولي، لعدم احترام مبدأ تداول السلطة بالإنتخاب؛ وذلك بعد رفض إسرائيل إجراءها في القدس الشرقية. وقد شكل القرار صدمة لدى المواطن الفلسطيني، وأثار جدلاً وغضبًا واسعًا داخل الأوساط الفلسطينية ترجمته بيانات الرفض الصادرة من الفصائل والقوائم المستقلة، والمسيرات الاحتجاجية، فضلًا عن تهديد بعض القوائم بنزع الشرعية عن السلطة وتأسيس شرعية جديدة من القوائم المرشحة؛ حيث أعلنت ٢٢ قائمة انتخابية يوم الإثنين ٣ مايو ٢٠٢١ تشكيل مجلس تنسيقي لمناهضة قرار تأجيل الانتخابات التشريعية. ورغم مبررات السلطة بأن تأجيل الانتخابات جاء تأكيدًا لضرورة اجراء الانتخابات في القدس الشرقية، وأنه لا انتخابات بدونها وهذا أمر لا خلاف حوله من جانب باقي القوى الوطنية، إلا أن ما يثير التساؤل حول الدوافع الحقيقية للتأجيل أنه تم اقتراح بدائل عدة لاجراءها دون الارتهان للموافقة الإسرائيلية وفيما يلي يمكن توضيح العوامل التي دفعت نحو تأجيل الانتخابات:

١ - تشرذم فتح في مقابل توحد حماس وظهور البرغوثي كمرشح للرئاسة:

ثمة تطورات أثارت المخاوف لدى الرئيس عباس من استكمال تحدي الانتخابات، والتي بدأت بإخفاق التفاهمات المسبقة بين حركتي فتح وحماس حول تشكيل قائمة مشتركة، والتوافق على الرئيس محمود عباس كمرشح توافقي واحد في الانتخابات الرئاسية، مما قلب الحسابات عند فتح، وبالتالي التخوف من خوض معركة غير محسوبة العواقب. وقد زاد من التحديات أمام الرئيس عباس الاستقطاب الداخلي الحاد والتَّشظي الذي تواجهه حركة فتح، والذي انعكس في قرار خوضها الانتخابات في ثلاث قوائم متنافسة، "الأولى"، قائمة "حركة فتح" بشعار "العاصفة" ويترأسها نائب رئيس الحركة محمود العالول، وتتحالف مع أربعة فصائل صغيرة من منظمة التحرير

الفلسطينية، وهي؛ جبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي، والجبهة العربية الفلسطينية، وجبهة التحرير العربية، ويدعمها الرئيس محمود عباس. وقد كانت فرص تلك القائمة محدودة خاصة مع وجود رأي عام يسود ضد استشراء الفساد والمحسوبيات وتدهور الوضع الاقتصادي وغيرها، كما أن شعبية الحركة تأثرت في غزة بفعل العقوبات التي فرضتها السلطة على القطاع منذ عام ٢٠١٧، فضلاً عن عودة التنسيق الأمني مع إسرائيل.

وفي المقابل كان هناك قائمة "الحرية"، والتي يقودها ناصر القدوة ابن شقيقة الرئيس الراحل ياسر عرفات مع فدوى البرغوثي زوجة القيادي الفتحاوي الأسير مروان البرغوثي الذي يتولى رعاية هذه القائمة. وتضم أكاديميين وقيادات من حركة فتح مُقربة من "البرغوثي". حيث جاء تشكيل تلك القائمة، إثر فصل حركة فتح يوم ١١ مارس٢٠٢١ ناصر القدوة من عضوية اللجنة المركزية لحركة فتح؛ وذلك بعد إصراره على تشكيل قائمة منفصلة عن القائمة الرسمية لفتح، باسم "الملتقى الوطني الديموقراطي"، وقد تميزت تلك القائمة بارتفاع حظوظها في اجتياز نسبة الحسم، والحصول على عدد من المقاعد على حساب القائمة الرسمية لفتح. وبالتالي فان فشل المحاولات والضغوط لسحب قائمة الحرية من السباق الانتخابي، كان سيتسبب في حدوث تغيير جوهري في خارطة المجلس التشريعي القادم والحكومة، الأمر الذي سيؤثر أيضًا على نتائج الانتخابات الرئاسية، خاصة مع تأكيد القائمة ترشيح البرغوثي للرئاسة، في الوقت الذي أكدت فيه استطلاعات الرأي أنه يملك فرصة كبيرة للفوز. وهذا الأمر شكل تحديًا مباشرًا لأبو مازن. أما القائمة الثالثة، والتي شكلت هي الأخرى تهديدًا لعباس واختصاصًا من رصيد فتح الرسمية، قائمة "المستقبل" التابعة للتيار الاصلاحي الديمقراطي في حركة فتح، بقيادة عضو اللجنة المركزية السابق محمد دحلان، والذي يعتبره عباس غريمه الأساسي. ويرأس القائمة القيادي "سمير المشهراوي"؛ حيث تعد فرص فوزها هي الأخرى كبيرة خاصة وأن دحلان له

قاعدة عريضة من المؤيدين في الوسط الفتحاوي، وخصوصاً في قطاع غزة؛ نظرًا لدوره في معالجة "ملف المصالحة المجتمعية"، فضلاً عن دعمه للجنة "تكافل" من أجل التخفيف من الظروف المعيشية المتدهورة في القطاع، وبشكل أساسي بعد العقوبات التي فرضها الرئيس عباس على غزّة عام ٢٠١٧.

ومن المهم التنويه إلى أن تنافس قوائم ثلاث مختلفة على نفس القاعدة الجماهيرية، خاصة مع ترشح قوائم فتحاوية أخرى كان من المفترض أن تخوض الانتخابات كقوائم مستقلة، كان سيتسبب في تشتت الأصوات لغير صالح قائمة فتح الأم، ولصالح القوائم المنبثقة عنها، خاصة وأنها تضم من بين أعضاءها قيادات يحظون بشعبية كبيرة وسط الفلسطينيين.

وفي مقابل حالة التشظي المشار إليها بالنسبة لفتح، فإن حركة حماس قررت أن تخوض الانتخابات التشريعية، بقائمة حمساوية مستقلة، أطلقت عليها "القدس موعدنا"، يترأسها د. "خليل الحيّة"؛ وذلك بعد أن أصرت على إجراء انتخاباتها الداخلية، والتي ساهمت إلى حد كبير في ضبط وتماسك الحركة داخليًا ووأد أي خلافات قبل خوض المعترك الانتخابي، والتي أسفرت عن استمرار يحيى السنوار قائدًا لحماس في القطاع؛ وذلك بعد منافسة طويلة خاضها مع القيادي البارز نزار عوض الله، مع عودة خالد مشعل إلى رئاسة حماس في الخارج. لذلك تبدوا قائمة حماس الانتخابية الأكثر تنظيمًا وانضباطًا.

وقد ساهم في إثارة المخاوف لدى فتح، نتائج استطلاعات الرأي التي أشارت إلى احتمالات تراجع الوزن النسبي لقائمتها؛ مع محدودية فرص تشكيل تحالفات مع القوائم البارزة والمؤثرة، واقتصارها على بعض القوائم المستقلة وقوائم منظمة التحرير؛ وذلك في مقابل تعدد فرص تشكيل تحالفات بين قائمة حماس "القدس موعدنا"، وباقي القوائم الوازنة، مثل قائمة تيار محمد دحلان (الإصلاح) وبعض القوائم المستقلة، خاصة التي تمس المطالب الجماهيرية من أزمات اقتصادية وفقر وبطالة. وكان

السيناريو الذي اعتبرته فتح يشكل تهديداً مباشراً لها، هو أن يحدث اتفاق بين قائمة حماس "القدس موعدنا"، وقائمة "المستقبل"، وقائمة "الحرية"، خاصة إذا دعم هذا التحالف الثلاثي البرغوثي كمرشح للانتخابات الرئاسية. وبالتالي فإن فتح كانت تخشى من فوز مجلس تشريعي جديد فيه أغلبية تضم القوائم المتنافسة ضد قيادة الرئيس محمود عباس، والتهديد الأهم له قرار ترشح البرغوثي للرئاسة. وبالتالي جاءت حسابات عباس بأن تأجيل الانتخابات ولو على حساب تراجع المزيد من شعبيته مع بقاء حكمه، أقل ضرراً من أن يصبح جزء من الكل وخسارة مميزات انفراده بالحكم؛ أي بقاء السلطة دون تجديد شرعيتها والحفاظ على الأمر الواقع.

٢- حسابات إسرائيل فيما يخص الانتخابات، والقدس:

فقد كان الرفض الإسرائيلي لمجمل الانتخابات، وليس فقط في القدس الشرقية متوقعًا، لأن اجراء الانتخابات كان سيساهم في إقرار التعددية، وبالتالي إنهاء الانقسام، الذي يشكل مكسبًا استراتيجيًا لإسرائيل تستطيع بمقتضاه مواصلة مخططات التهويد والأسرلة والضم. وبالتالي فإن إسرائيل رأت أن الحراك الجماهيري الراغب في التغيير عبر بوابة الانتخابات يمكن أن يؤدي إلى حدوث تغيير شامل سوف يطول العلاقة مع إسرائيل، والمحددات الحاكمة لمعادلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ وذلك إذا حدث تشكيل تحالفات جديدة سواء بين القوائم المنشقة عن فتح الأم، مع قوائم من اليسار أو المستقلين أو حماس تعكس إرادة الشعب الفلسطيني ومصلحته بالتغيير، وتعلن رفضها لنهج أوسلو. فضلًا عن التخوف من وصول مرشح رئاسي يعادي إسرائيل خاصة مع تأكيدات تفيد عزم البرغوثي على الترشح.

ومن ناحية أخرى فإن السماح بإجراء الانتخابات في القدس الشرقية يحمل دلالات سياسية مهمة في الوقت الراهن بالنسبة للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، خاصة بعد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالمدينة عاصمة موحدة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس الشرقية، والإبقاء عليها في ظل إدارة بايدن، وهو ما حظي

بمباركة من الكونجرس. أي ترغب إسرائيل في تثبيت وضع سياسي وقانوني جديد، وحذف القدس من قضايا الحل النهائي. ومما يزيد من التشدد الإسرائيلي بخصوص القدس، ظهور "الكهانية" والصهيونية المتطرفة مرة أخرى إلى مركز الخريطة السياسية الإسرائيلية؛ وذلك يعني أن الكنيست الإسرائيلي الجديد لا يضم بين أعضاءه، قوى يمينية متطرفة تنكر الحق الفلسطيني فقط، بل عناصر أكثر تطرفًا في الموقف السياسي تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينيه خاصة فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية للصراع كقضية القدس. وبالتالي كان من المفترض أن يكون الرئيس أبو مازن قبل أن يصدر مراسيم الانتخابات على علم بأن إجراء الانتخابات في القدس الشرقية يفترض أن تصبح إحدى ساحات مواجهة صفقة القرن والتصدي لمخططات التهويد والضم، ويصير مدخلاً لتوحد الكل الفلسطيني حول القدس وإنهاء الانقسام، ليبرهن عمليًا على مواقفه السابقة خلال إدارة ترامب الرافضة لصفقة القرن ومخططات الضم.

ومن ثم كان يتطلب ذلك من السلطة بدلاً من الاذعان لقرار إسرائيل ورهن الإرادة الشعبية والوطنية بموافقتها، أن تستعدي جميع القوى والفصائل الفلسطينية، لمناقشة سبل فرضها على إسرائيل مع إمكانية تحويلها إلى معركة مع الاحتلال، لضمان مشاركة المقدسيين في الاقتراع، بعد أن أصبحوا جزءاً من معظم القوائم الانتخابية التي تسلمتها لجنة الانتخابات المركزية، وقد كانت أجواء النضال المقدسي مهيئة آنذاك لخوض الانتخابات، خاصة مع المعركة التي كان يخوضها المقدسيون لمواجهة خطط التهجير القسري ضد المواطنين الفلسطينين في الشيخ جراح بالقدس الشرقية من أجل استبدال سكان الأرض بالمستوطنين؛ وذلك بهدف تغيير الواقع الديموغرافي للمدينة. ومن أجل ذلك طرحت العديد من القوى الوطنية الفلسطينية بدائل عدة لإجراء الانتخابات في القدس الشرقية، من بينها محاولة الاقتراع الإليكتروني أو في المساجد والكنائس والمدارس والمؤسسات الفلسطينية والأوروبية والدولية، مثل؛ مقرات الأمم المتحدة وبالتالي كان سيساهم في فضح إسرائيل أمام العالم. وكانت بمثابة فرصة

لإجهاض صفقة القرن عملياً، بخوض معركة الانتخابات للتأكيد على عروبة القدس وفلسطينيتها. وفي الوقت نفسه التخلص من مذلة الارتهان لأوسلو وشروطها والتي تتمثل في التصويت من خلال مراكز البريد الإسرائيلية، بما يعد تأكيداً على سيادتها على القدس الشرقية، مع العلم بأن معظم الناخبين في مراكز البريد لا يقترعون بسبب الإجراءات والتهديدات الإسرائيلية. ومن ثم فإن قرار تأجيل الانتخابات أزال عن إسرائيل الحرج الذي كان من الممكن أن تتعرّض له أمام الرأي العام الدولي، ويعرّضها للانتقادات، في حال الاشتباك مع إسرائيل لخوض الانتخابات بسبب منعها الشعب الفلسطيني من انتخاب ممثليه. في الوقت الذي قرر فيه أن يتحمل بمفرده تداعيات التأجيل ليؤثر على مصداقيته ليس فقط على مستوى الداخل الفلسطيني بل بالنسبة للخارج، خاصة الدول الأوروبية التي اعتبرت قرار التأجيل انعكاساً لتمسك أبو مازن بالسلطة، والحفاظ على مصالحه الخاصة، على حساب ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في الانتخابات واختيار من يمثله. وبالتالي يتبين مما سبق أن ذريعة القدس جاء خشية من الانتخابات واحتمالات تهميش فتح، وخروج أبو مازن من دائرة السلطة، فضلاً عن عدم رغبة السلطة في أن تصبح هي المسئولة أمام إسرائيل عن خوض معترك فلسطينية القدس، وما يعنيه ذلك من مواجهة مباشرة بين السلطة وإسرائيل، بما يعد نهاية عملية للتنسيق الأمني ومدخل كان من الممكن أن يشكل مكسباً استراتيجياً لتشكيل قيادة موحدة للنضال الشعبي، كما كان مقرراً من قبل في اجتماع بيروت في العام الماضي. ذلك الخيار الذي كان من الممكن أن يساهم في ارتفاع شعبية السلطة، وتصبح القدس الورقة الفلسطينية الرابحة التي كانت ستساهم في توحيد كافة أشكال المقاومة (المسلحة والشعبية) لفرض أوراق قوة على الخارج. وكان ذلك المسار خياراً استراتيجياً سيشكل تحدياً لإسرائيل لأنه يعني نهاية الانقسام وارتفاع شعبية السلطة التي تريدها إسرائيل "ضعيفة وفاقدة للشرعية" حتى تستطيع السيطرة عليها، وأن تستمد بقاءها من دعم إسرائيل والخارج لها.

ثالثاً: هل ستساهم معركة القدس والانتفاضة الشعبية في إنهاء الانقسام الفلسطيني؟

بعد أن جاء قرار تأجيل الانتخابات من جانب الرئيس أبو مازن كانت إسرائيل تأمل أن يتسبب ذلك في حدوث احتدام داخلي فلسطيني، خاصة مع خيبة الأمل، التي سيطرت على الشارع الفلسطيني، إلا أنه على عكس التوقعات وما كانت تخطط له وتأمله إسرائيل، فقد وقفت القدس صامدة وأبت أن تكون سبباً في إشعال صراع داخلي، بل رابطًا للوحدة الوطنية. حيث أصبح مخطط نتنياهو التصعيدي في القدس سبباً في توحد الكل الفلسطيني. فبعد أن وصلت مباحثاته لتشكيل حكومة إلى طريق مسدود، بسبب تعنت تحالف "الصهيونية الدينية" الرافض لتشكيل أي حكومة إسرائيلية بدعم عربي، قام "نتنياهو" بإثارة أزمة إجلاء عدد من العائلات من الشيخ جراح لإقامة حي استيطاني، وفرض واقع عسكري أمني في منطقة باب العامود ثم دفع باقتحامات غير مسبوقة للقوات الاسرائيلية لساحات الأقصى تمهيداً لاقتحامات جماعية للمستوطنين للمسجد الشريف ومسيرة "اليمين والأعلام"؛ بمناسبة ما يسمى يوم "توحيد القدس" أو ذكرى "استكمال احتلال القدس"، والذي يتزامن هذا العام مع يوم القدس العالمي الذي يأتي دائماً في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان. وذلك بهدف استمالة اليمين المتطرف لجانبه، ونزع الشرعية عن أي حكومة بديلة تعتمد على دعم القوائم العربية؛ أي إحباط محاولات "كتلة التغيير"، برئاسة "يائير لبيد"، زعيم حزب "يوجد مستقبل" لتشكيل الحكومة الجديدة والذي كان سيعتمد على القائمة المشتركة والقائمة الموحدة. ومع ذلك فإن الأمور الاستفزازية واسترضاء المستوطنيين في القدس، ومسيرة الأعلام خرجت عما كان يخطط لها نتنياهو حينما توقع أنه سيستفرد بالقدس دون رد من المقاومة في غزة، أو كان يتوقع أن يكون الرد مقتصراً على المستوطنات المحازية لغزة فقط، حينما قررت قوى المقاومة في غزة الدخول على خط الدفاع على القدس والأقصى يوم ١٠ مايو ٢٠٢١ وتمكنت الصواريخ التي وجُهت للقدس في إلغاء

مَسيرة المستوطنين التي كانت تهدد باقتحام الأقصى. ثم أدى التصعيد الإسرائيلي ضد أهداف مدنية في غزة بهدف ضرب الحاضنة الشعبية للمقاومة، إلى إعلان المقاومة عن شن معركة "سيف القدس" وصارت إسرائيل بأكملها مستهدفة من صواريخ المقاومة، والتي وصلت إلى تل أبيب والقدس واللد وبئر السبع وعسقلان وأسدود، كما تسببت في إيقاف رحلات الطيران من وإلى مطار بن جوريون، وضرب خط إيلات عسقلان النفطي، واستهداف مطار ريمون في جنوب النقب، والذي يقع على بعد نحو ٢٢٠ كم من غزة، بصاروخ عياش ٢٥٠ والذي يصل إلى ٢٥٠ كم، هذا بالإضافة إلى استخدام طائرات مسيّرة مفخخة من طراز (شهاب)، وغيرها من القدرات العسكرية المتطورة. وقد تزامن مع العدوان الإسرائيلي على غزة انتفاض الشعب الفلسطيني في القدس الشرقية والضفة الغربية وداخل فلسطين ٤٨، وكذلك الشتات مما ساهم في وحدة النضال في فلسطين التاريخية. وكان من أبرز ملامحه الاضراب الشامل يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢١/٥/١٨ من أجل التضامن مع قطاع غزة ضد العدوان الإسرائيلي.

وبفضل الجهود المصرية تم التوصل إلى هدنة بدأ تنفيذها في تمام الساعة الثانية صباح الجمعة ٢١ مايو٢٠٢١. وما يفيدنا في سياق هذا التحليل التساؤل حول مصير جهود إنهاء الانقسام الفلسطيني، وهل سيظل خيار الانتخابات الفلسطينية، الذي تم التوافق حوله من قبل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية مطروحًا بعد ترتيبات وقف إطلاق النار في غزة، وأولوية إعمار القطاع؟ أم ستكون هناك بدائل أخرى لإنهاء الانقسام إلى حين نضج الساحة الفلسطينية لإجراء تلك الانتخابات، خاصة مع مخاطر عودة الصراع الداخلي الذي كان محتملاً إثر قرار تأجيل الانتخابات، وتم إرجاؤه لصالح تصويب البوصلة الوطنية صوب القدس والدفاع عنها؟

وللإجابة على ذلك التساؤل يجب تناول أهم ما أفرزته معركة سيف القدس والانتفاضة الشعبية من تأثيرات على موازين القوى بين طرفي الإنقسام (حماس

والسلطة الفلسطينية)؛ بمعنى هل زالت عوامل القلق لدى السلطة الفلسطينية من تراجع مكانة فتح الأم، والتي كانت عاملاً رئيسيًا في تأجيل الانتخابات أم أن تلك التطورات الأخيرة ساهمت في زيادة الهوة بين فتح وحماس لصالح الأخيرة، بما يعني التعزيز من مخاوف فتح من خوض الانتخابات في الفترة المقبلة؟. وهنا يجب التنويه إلى أنه على الرغم من الإنجاز الميداني الذي تجسد في وحدة الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، إلا أن معوقات الوحدة السياسية ومخاوف فتح ربما ازدادت، خاصة وأن دخول المقاومة وفي مقدمتها حماس على خط الدفاع عن القدس حظي بتأييد شعبي واسع، وبدون صناديق الأقتراع، تم التصويت لصالح قائمة حماس "القدس موعدنا"، والذي جاء اسمها متسقًا مع معركة "سيف القدس". وذلك في مقابل تراجع في شرعية السلطة ومصداقيتها خاصة مع عجزها عن الدفاع عن الحقوق المشروعة لعائلات حي الشيخ جراح بالقدس، وعدم حتى التلويح بتهديد وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل رغم فعاليته، خاصة مع حاجة إسرائيل الماسة في ذلك الوقت لتحقيق الهدوء، ورغم ذلك ظل التنسيق الأمني مع مواصلة إسرائيل حملات الاعتقال ضد الشباب الفلسطيني، واكتفت السلطة بتخفيف قبضة الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة لعدم استفزاز مشاعر الفلسطينيين. وبالرغم من مشاركة أعضاء من اللجنة المركزية والمجلس الثوري لفتح وكانوا في مقدمة بعض المسيرات، وكانت من ضمن الفصائل التي دعت لأيام غضب، الا أنها لم تشارك بكامل ثقلها في المواجهات. وهنا يثار تساؤل عن دور كتائب شهداء الأقصى التي نظمت لأول مرة منذ ١٦ عامًا مسيرة في شوارع رام الله، ورفع عناصرها أسلحتهم وأطلقوا النار في الهواء، معلنين دعمهم للمقاومة في غزة والانتفاضة الشعبية في فلسطين التاريخية، وهل يعد ذلك خطوة تكتيكية لتبرهن الكتائب عن تواجدها في ساحة الدفاع عن القدس، أم هي عودة فعلية لنشاطها المسلح وما يحمله ذلك من تحديات تتمثل في كيفية تعاطي قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية معها؟

وفي ضوء ذلك التراجع في موازين القوى لصالح حماس، فإنه ليس من المتوقع أن يقبل الرئيس عباس بإصدار مرسوم للانتخابات في المستقبل المنظور، وهناك وعي وإدراك وطني بعدم الرغبة في إثارة خلافات داخلية تؤدي إلى استثناء أي طرف فلسطيني في المرحلة الراهنة، خاصة مع عدم الرغبة في الاستقواء بالخارج والدعوة إلى ممارسة ضغوط على السلطة لإجبارها على اجراء الانتخابات الفلسطينية. ومن ثم هل يعني ذلك تجميد جهود إنهاء الانقسام، وانسداد الأفق أمام المصالحة الوطنية، وما هو البديل إذًا عن مسار الانتخابات في الوقت الراهن لتحقيق التوافق الوطني من أجل التعاطي مع المستجدات التي طرأت على الساحة الفلسطينية مع ضمان حفظ ماء الوجه لجميع الأطراف الفلسطينية؟

بداية يمكن القول أن رغبة الشعب الفلسطيني في مزاولة حقه الانتخابي واختيار ممثليه زادت بعد معركة القدس، كما أن الانتفاضة الشعبية رفعت من روح التحدي للمقدسيين من أجل رفض صيغة الانتخاب في مراكز البريد الإسرائيلية في القدس الشرقية باعتبارها آلية تكرس سيادة إسرائيل وتساهم بشكل أو بآخر في دعم صفقة القرن، بمعنى أن هناك رغبة جادة في حال إجراءها من خلال البدائل التي سبق وتم طرحها. ومع ذلك هناك ترتيبات فرضتها الحرب على غزة تتطلب وحدة سياسية عاجلة، تأتي في مقدمتها ملف إعادة إعمار غزة، والذي تتولى الإشراف عليه مصر وفقًا للقرار الذي اتخذه الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال القمة التي عقدها فى باريس مع كل من الرئيس الفرنسي والعاهل الأردني يوم ١٨ مايو ٢٠٢١ بتقديم ٥٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار القطاع. والذي يقتضي تفعيله التزام المقاومة بأعلى درجات ضبط النفس، وعدم الاستجابة للاستفزازات الإسرائيلية التي تسعى من وراءها إحراج حماس والمقاومة أمام الشعب الفلسطيني بأنها لم تحقق أي مكاسب من معركة سيف القدس. بالإضافة إلى وجود طرف فلسطيني موحد من أجل التعامل معه دوليًا، ومع إصرار التعاطي خارجيًا مع السلطة الفلسطينية، تم طرح خيار حكومة الوحدة الوطنية ليمثل

مدخلًا لتحقيق الوحدة السياسية وتصبح حماس جزءاً من السلطة، وعلى الرغم أن تلك الحكومة كان من المفترض أن تتشكل على ضوء نتائج انتخابات المجلس التشريعي التي كانت مقررة يوم ٢٢ مايو، ورغم حالة الجدال التي أثيرت حول دعوة الرئيس أبو مازن لتشكيلها كمخرج لأزمة تأجيل الانتخابات، إلا أن وحدة الميدان ربما شكلت أرضية مشتركة يمكن أن تساهم في تشكيلها. وهناك توجه وتحركات جادة مصرية، من أجل استئناف جولات الحوار الوطني التي كان آخرها في مارس الماضي من أجل تشكيل تلك الحكومة.

وفي هذا السياق يجب أن تحظى تلك الحكومة بصلاحيات واسعة، وتشمل جميع القوى الوطنية دون استثناء لأحد، وأن تكون عابرة للفصائل، مع مراعاة استيعاب وتمثيل فئة الشباب، والذي أثبت أنه رقم مهم في معادلة المقاومة الشعبية ضد إسرائيل، وتكون في مقدمة مهامها التوافق حول برنامج وطني شامل يكون من ضمن مهامه مواصلة الانتفاضة الشعبية وحماية الأقصى وسبل التصدي لمخططات تهويد القدس. مع إعادة الاعمار، والتحضير في الوقت نفسه لاجراء الانتخابات بعد إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وإعادة وحدة الصف لحركة فتح، عبر إجراء مصالحات داخلية تؤهلها لخوض الانتخابات المقبلة بشكل موحد يعيد للحركة مكانتها الوطنية، وقوتها على الساحة الفلسطينية؛ وذلك يتطلب دور جاد من الأطراف العربية لدفع الرئيس أبو مازن للموافقة على وحدة الحركة حتى ولو كان هناك تنازلات مؤلمة.

أما على مستوى ترتيبات إحياء عملية السلام المرتقبة خاصة مع عودة القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، واهتمام الإدارة الأمريكية التعاطي مع ذلك الملف، فيجب فرض الداخل الفلسطيني الموحد على الإدارة الأمريكية، ورفض التمييز وتقسيم وحدة الصف، وفقًا لتصنيفات المقاومة ولحماس باعتبارها حركة إرهابية. فمثلما أعرب الأوروبيون عن استعدادهم للتعامل مع حماس باعتبارها رقمًا هامًا في معادلة التهدئة والتصعيد مع إسرائيل- إما بشكل مباشر أو غير مباشر عبر مصر وقطر -

فإن واشنطن عليها أن تعيد حساباتها، إذا أرادت أن تنهي حقًا الصراع، وليس الاستمرار في دوامة إدارته من خلال استمالة طرف فلسطيني دون الطرف الأخر تحت مسمى المفاوضات العبثية، والتي كانت طوال السنوات الماضية لصالح إسرائيل. وفي هذا السياق يمكن الاستفادة من "فرملة" قطار التطبيع العربي مع إسرائيل، وعودة الحاضنة العربية للقضية الفلسطينية من أجل دعم الموقف التفاوضي الفلسطيني في أي مفاوضات مرتقبة.

إجمالاً لما سبق فإن الضرورة تقتضي كسر معادلة الانقسام (فرق تسد) التي فرضتها إسرائيل على الفلسطينيين. مع مراعاة تحديد إطار عملي لتطبيق حل الدولتين، مع وقف كامل لمخططات الطرد وتهويد القدس، حتى لا يقتصر الأمر على عودة المفاوضات مع الاكتفاء بتقديم بعض المساعدات الاقتصادية والإنسانية لغزة، بما يعد تطبيقًا لجوهر السلام الاقتصادي في صفقة القرن. مع أهمية استمرار الانتفاضة الشعبية والمقاطعة كإحدى الأدوات الفعالة لردع مخططات التهويد والضم، مع الحفاظ على اتساع رقعتها الجغرافية لتشمل فلسطين التاريخية؛ حيث يساهم ذلك في بقاء شعلة النضال متقدة، بحيث تصبح البوصلة الوطنية دائمًا في اتجاه الصراع مع إسرائيل، لرأب أي مخططات إسرائيلية لضرب وحدة الجبهة الداخلية الفلسطينية التي كشفت عنها الانتفاضة الشعبية وشكلت تهديدًا وجوديًا لإسرائيل. وفي هذا السياق يمكن توظيف ورقة وحدة "المقاومة المسلحة في غزة مع المقاومة الشعبية في فلسطين التاريخية" كورقة رابحة في أي مفاوضات مستقبلية بشأن تسوية الصراع؛ وذلك في حال إصرار إسرائيل على استمرار الاستيطان والتهويد والضم.